المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

05/08/2015

Atrapado en el aeropuerto de Casablanca desde hace un mes

La asociación de acompañamiento de inmigrantes Gadem denuncia que un ciudadano de Tamil de 34 años está retenido en el aeropuerto de Casablanca desde el 3 de julio

SONIA MORENO RABAT 05/08/2015 - 11:05 CET

Lo que está sucediendo en el aeropuerto Mohamed V de Casablanca parece un remake de la película La terminal de Steven Spielberg. Un refugiado de Sri Lanka de 34 años lleva retenido algo más de un mes en la sala de tránsito. La policía le negó la entrada al país y rechazaron su solicitud de asilo. Además le piden que compre su propio billete a Colombo.

La desventura de este hombre, original de Tamil, comenzó cuando decidió ir a Málaga tras cuatro años en Kenia, donde se había instalado después de huir de Sri Lanka en 2011. La policía le negó la entrada al territorio español con el argumento de que su visado era falso, y lo embarcó en un avión rumbo a la última escala, Casablanca procedente de Dubái.

Desembarcó en Marruecos el 3 de julio, según denuncia el Grupo Antirracista de Acompañamiento y de Defensa de los Extranjeros y Migrantes (Gadem). **A pesar de la intervención del Consejo Nacional de los Derechos Humanos marroquí y del Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los refugiados, las autoridades ni siquiera han registrado su solicitud de asilo**.

Gadem recordó en un comunicado, difundido el 31 de julio, que el artículo 33 de la Convención de Ginebra prohíbe la devolución de refugiados sin una orden judicial. El responsable jurídico de la asociación, Stéphane Julinet, explicó a la SER que "le han detenido de forma totalmente arbitraria porque el tiempo de estancia en un aeropuerto según la legislación marroquí es de 20 días, y hace más de 30 que está aquí".

Las organizaciones de derechos humanos solicitan a las autoridades marroquíes que admitan al refugiado en el país sin demora bajo asilo, al amparo del plan de regularización previsto por la ley. También denuncian la falta de compromiso de España.

Heder es un niño sirio de 11 años huérfano de madre que fue retenido también, en el mes de junio, en el aeropuerto de Casablanca para ser expulsado a Turquía por viajar solo. Venía a ver a su padre, que reside en Marruecos, después de que falleciera su tía, la tutora que le cuidaba. Estas escenas se repiten, pero generalmente se solucionan en un periodo de tiempo más breve.

http://cadenaser.com/ser/2015/08/05/internacional/1438759594_947662.html

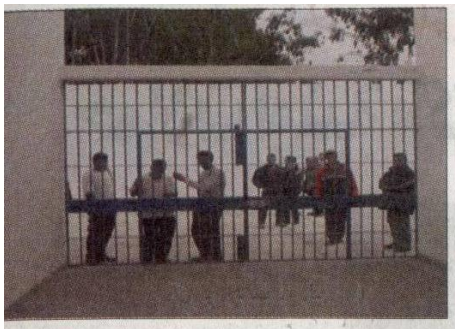

تكريم السجناء المتفوقين في الدراسة بسجن الدار البيضاء

4/3/15

خديجة بن اشو

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات، بتنسيق مع المديرية الجهوية للسجون بالدار البيضاء، الاثنين الماضي، حفلا لتتويج التلاميذ والطلبة المتفوقين داخل السجون.

ويبلغ عدد التلاميذ الذين تفوقوا في الامتحانات، خلال السنة الدراسية الجارية 10 تلاميذ من بينهم الحاصلون على شهادة الباكلوريا، تقول شوميسة رياحة، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات، لـ«المغربية»، التي أكد أن المبادرة لم تغفل الاهتمام بالطلبة الذين يتابعون دراسات جامعية والمواظبين على التحصيل، خلال الموسم الدراسي الجاري.

وتدخل هذه المبادرة في إطار تشجيع السجناء على الدراسة باعتبارها أهم وسيلة للإدماج داخل المجتمع بعد قضاء المدة السجنية، ولتخفيض نسبة العود للسجن، تقول الفاعلة الجمعوية نفسها، التي تحدثت عن ضرورة تأهيل السجناء واستفادتهم من حقهم في التعليم.

واعتبرت شوميسة رياحة، هذا الحفل مناسبة من أجل إشراك جميع الفاعلين والمهتمين بقضايا السجون وحثهم على مواكبة السجناء ومساعدتهم على تطوير حسهم بالمسؤولية وتحقيق الرغبة والقدرة لديهم على الاندماج خاصة عن طريق التعليم.

وأضافت أن اللجنة تسعى من خلال هذا الحفل إلى الاحتفاء بالمسار التعليمي الناجح لبعض التلاميذ والطلبة السجناء، الذين يتابعون دراستهم بتميز داخل السجن.

من جهته، أكد عبد الله السويدي، مدير السجن المحلي، أن هذا الحفل يكرم التلاميذ والطلبة المتفوقين في جميع المستويات الدراسية، خاصة بالباكالوريا والإجازة والماستر، إلى جانب الذين حصلوا على شهادات في التكوين المهني، مشيرا إلى أن هذا اللقاء يرمي إلى تشجيع السجناء على المساهمة في البرامج السوسيو-ثقافية والتربوية، وتسهيل إعادة اندماجهم في النسيج الاجتماعي والمهني.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

التنسيق الجمعوي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يعبئان آلاف الملاحظين لتتبع ورصد العمليات الانتخابية المقبلة

نجيب توزني

8361

شكلت الدورة التكوينية التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار الشراكة التي تجمع بين المغرب والاتحاد الأوربي، محورا لمطارحة أهمية الملاحظة المستقلة للانتخابات الجماعية والجهوية، والغرف المهنية المقبلة. وتهدف هذه الدورة التي احتضنها المركز الوطني للتكوين، التابع للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، خلال الفترة الممتدة من 31 يوليوز الماضي إلى 4 غشت الجاري، إلى تقوية قدرات خبراء مغاربة لتتبع وتقييم العملية الانتخابية، وتأطير الملاحظين المستقلين الذين سيشرفون على الرصد والتتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية، من خلال إعداد تقارير مرتبطة بمجموع الخروقات والمخالفات المرتكبة، سواء قبل انطلاق الحملات الانتخابية، أو خلال فترة إجرائها، أو يوم الاقتراع، وكذا خلال عملية الفرز التي تسهر عليها وزارة الداخلية في مجموع مكاتب الاقتراع بمختلف جهات المملكة.

التفاصيل (ص 3)

الاتحاد الأوروبي يساهم في تكوين خبراء مغاربة لمواكبة الانتخابات

التنسيق الجمعوي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يعبئان آلاف الملاحظين لتتبع ورصد العمليات الانتخابية المقبلة

نجيب توزني

8813

شكلت الدورة التكوينية التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار الشراكة التي تجمع بين المغرب والاتحاد الأوروبي، محورا لمطارحة أهمية الملاحظة المستقلة للانتخابات الجماعية والجهوية، والغرف المهنية المقبلة. وتهدف هذه الدورة التي احتضنها المركز الوطني للتكوين، التابع للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، خلال الفترة الممتدة من 31 يوليوز الماضي إلى 4 غشت الجاري، إلى تقوية قدرات خبراء مغاربة لتتبع وتقييم العملية الانتخابية، وتأطير الملاحظين المستقلين الذين سيشرفون على الرصد والتتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية، من خلال إعداد تقارير مرتبطة بمجموع الخروقات والمخالفات المرتكبة، سواء قبل انطلاق الحملات الانتخابية، أو خلال فترة إجرائها، أو يوم الاقتراع، وكذا خلال عملية الفرز التي تسهر عليها وزارة الداخلية في مجموع مكاتب الاقتراع بمختلف جهات المملكة.

وشكلت الدورة، حسب المنظمين، فرصة مواتية لأكثر من أربعين خبيرا مغربيا، للاستفادة من التجارب الأجنبية في مجال الرصد وتتبع الانتخابات، من أجل تعزيز التجربة المغربية في هذا المجال، والوقوف على مدى نجاعة عملية الملاحظة وتأثيرها على جودة القوانين والتشريعات الوطنية، وتكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وركزت الدورة على الآليات والتقنيات الحديثة، لإعداد مخططات لتكوين الملاحظين، وفق مقاربات تتيح التحكم في مؤشرات نجاح العملية من خلال نظام معلوماتي متطور، يضمن تدفق المعلومات بشكل آني وسريع، ويمكن من التعرف على أجواء الانتخابات لحظة بلحظة، وتنظيم المعطيات المرتبطة بسير العملية الانتخابية.

وسيختتم المجلس الوطني لحقوق الإنسان آخر الدورات التكوينية، يوم غد الخميس، حيث وصل عدد المستفيدين من مجموع الورشات التكوينية على مدى 15 يوما إلى حوالي 1300 مستفيد من مختلف الجهات.

يشار إلى أن المغرب عرف أول تجربة ميدانية في رصد الانتخابات، خلال سنة 2002، من طرف النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، انطلاقا من رصد انتخابات 2007، و2011 ومحطة الاستفتاء على الدستور. قبل أن يقرر المشرع المغربي خلال الإصلاحات الدستورية التي عرفتها المملكة المغربية سنة 2011، إصدار أول قانون تنظيمي، يحدد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات.

شركة هوندا– سيات بالرباط تطرد 22 عامل لأسباب نقابية و تورط أزولاي في نزاع الشغل

أقدمت شركة هوندا – سيات HONDA – SEAT لمجموعة ابكريز– ديناميك اوطو اكسيس اوطو الرباط كارتور،بالرباط على طرد 22 مستخدم لأسباب نقابية بمن فيهم جميع أعضاء المكتب النقابي والكاتب العام . فبعد اقدام العمال والمستخدمون داخل الشركة من وممارسة حق دستوري (الفصل 8 من دستور المملكة) في تأسيس مكتب نقابي قصد التفاوض والحوار البناء مع الإدارة لتحسين أوضاعهم المادية والمهنية خاصة انه مشتغلون في ظروف كارتية ، اجوره اغلبهم لا تتعدى 2500 درهم في الشهر بالرغم من كون بعضهم يتوفر على أقدمية تزيد من 28 سنة من العمل ،في شركة دولية رقم معاملاتها ومداخله جد مرتفعة.

فلجأت ادرة الشركة الى استعمال كل الوسائل غير المسؤولة لتني المستخدمين عن تنظيمهم النقابي. واستعملت كذلك كل أنواع التهديدات والضغوطات والمساومات ، لإرغامهم على حل النقابة .

وبعد ان لاحظت تشبث كافة المستخدمين المنخرطين في بتنظيمهم النقابي،تحت حماية دستور المملكة وقوانين الوطن ، انتقل المدير ومن معه الى تقديم وشايات كاذبة ضد العمال الى الدائرة الأمنية بحي الرياض ،فتوالت الاستدعاءات الفردية من أجل الاستماع اليهم قصد تخويفهم وترهيبهم خاصة مع ترويج المدير الى أن هذه الشركة مملوكة لأشخاص يهود مغاربة ولهم علاقة مباشرة مع المستشار الملكي أندري أزولاي ، وبالتالي لا تضيعوا وقتكم ولن تنفعكم لا النقابة التي تنتمون اليها ولا مفتشية الشغل و ولاية الرباط التي تجري بها اجتماعات اللجان.

ولما لاحظ المدير ان تهديداته وتحرشاته لم تنفع في تركع العمال ،لجأ الى السرعة القصوى والمتمثلة في اتخاذ قرارات جائرة في طرد الكاتب العام ثم نائبه ومقرر المكتب .ثم انتقل بعد ذلك الى عملية الطرد الجماعي في حق ال 22 عامل ومستخدم :بدءا بإرغام خمسة منهم على تقديم الاستقالة تحت التهديد والقبول بأقل من نصف المستحقات وضدا على مقتضيات الشغل الوطنية وحرمانهم بالتالي حتى من التعويض عن فقدان الشغل. ولم يتوقف السيد قمري في تجاوزاته للقانون بل عمد على تشغيل عمال اخرين امام اعين السلطات .

هذا وقد وجه المكتب التنفيذي للمنظمة الديمقراطية للشغل رسائل احتجاج الى كل من وزير التشغيل ووزير الداخلية و والي جهة الرباط سلا تمارة ، يطالب فيها بالتدخل الفوري من اجل حماية حقوق العمال ضد هذه الممارسات المتجاوزة الخطيرة والمنافية لدستور المملكة ولتشريعاته التطبيقية ولمدونة الشغل الوطنية ولجميع الاتفاقيات الدولية للعلاقات المهنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال. للمنظمة الدولية للشغل. كما يدعو المكتب التنفيذي كل الهيئات الحقوقية والإنسانية والنقابية والاجتماعية والإعلامية الوطنية والدولية ، بطلب مساندة عمال هذه الشركة في قضيتهم العادلة و التضامن معهم في محنتهم ومعاناتهم . كما يدعو السيد وزير التشغيل **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان بالتدخل من اجل حماية الحقوق العمالية لمواطنين شباب ضد جشع شركة عالمية تسعى استعباد العمال واستغلالهم ومنعهم حتى من ممارسة حقهم الدستوري** والعمل على إرجاع جميع العمال المطرودين الى عملهم .

http://zoompresse.com/news7484.html

الحكومة تصادق على مشروع قانون الصحافة الجديد بالمغرب

صادق مجلس الحكومة ، أمس الأربعاء، على مشروع قانون الصحافة بالمغرب والذي ينص على إحداث مجلس وطني للصحافة، والذي كان قد تقدم به مصطفى الخلفي وزير الاتصال.

ويُعتبر هذا المشروع محطة أولى في مسار الإصلاح الشامل والعميق لقوانين الصحافة والنشر في المغرب.

ويندرج مشروع القانون الجديد هذا في إطار تطبيق أحكام الفصل 28 من الدستور، الذي ينص على أن السلطات العمومية تشجع على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به.

وجاء هذا المشروع بعد مشاورات موسعة انطلقت منذ سنة 2012، وتعززت بمقترحات جميع الفاعلين في هذا الحقل، كما عُرض **على المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي قدم بدوره مجموعة من التوصيات أُخِذت أغلبيتها بعين الاعتبار**.

ويتوجه قانون الصحافة نحو إلغاء العقوبات السالبة للحرية وتعويضها بغرامات معتدلة، مع التنصيص على الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض عن الضرر، إضافة إلى تمكين الصحفي من تقديم أدلة الإثبات طيلة مراحل الدعوى، بدل من 15 يوما وهي المدة المحدد سابقا.

كما ينص على منع التحريض على الكراهية والتمييز والعنف، مع حماية الحياة الخاصة والحق في الصورة، ووضع مقتضيات تخص الإشهار لحماية الفرد والمجتمع مع احترام قرينة البراءة وضمان الولوج إلى المعلومة القضائية.

يشار إلى أن المجلس الوطني للصحافة سيتم إنشائه عن طريق انتخابات مباشرة لكل حامل لبطاقة الصحافة المهنية. وسيشرف على هذه الانتخابات لجنة سيرأسها قاض.

http://www.sidibennournews.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9

شركة لبيع السيارات بالرباط تطرد 22 عاملا لأسباب نقابية

الكاتب: الجريدة 24فى: 04 أغسطس 2015القسم: آخر الأخبار, مجتمعلا يوجد تعليقات Printالبريد الالكترونى

قالت المنظمة الديمقراطية للشغل أن شركة لبيع السيارات بالرباط أقدمت على طرد 22 مستخدما لأسباب نقابية بمن فيهم جميع أعضاء المكتب النقابي والكاتب العام .

وأضافت النقابة في بلاغ لها توصلت به "الجريدة24"، "أنه وبعد اقدام العمال والمستخدمين داخل الشركة على ممارسة حق دستوري (الفصل 8 من دستور المملكة) في تأسيس مكتب نقابي قصد التفاوض والحوار البناء مع الإدارة لتحسين أوضاعهم المادية والمهنية خاصة وأنهم يشتغلون في ظروف كارثية، إذ لا تتعدى أجور أغلبهم 2500 درهم في الشهر بالرغم من كون بعضهم يتوفر على أقدمية تزيد من 28 سنة من العمل ،في شركة دولية رقم معاملاتها ومداخيلها جد مرتفعة...."

ووجه المكتب التنفيذي للمنظمة الديمقراطية للشغل رسائل إلى احتجاج لكل من وزير التشغيل ووزير الداخلية و جهة الرباط سلا تمارة ، يطالب فيها بالتدخل الفوري من أجل حماية حقوق العمال.

كما دعا العمال وزير التشغيل ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى التدخل من أجل حماية الحقوق العمالية لمواطنين ضد شركة عالمية.

http://www.aljarida24.ma/p/societe/72264/